الصباح الاقتصادية
12
العدد 3567 - السنة الثانية عشرة
الجمعة 15 جمادى الأولى 1441 - الموافق 10 يناير 2020
Friday 10 January 2020 - No.3567 - 12 th Year

# «البنك الدولي»: اقتصاد الكويت انكمش 0.4 في المئة خلال العام الماضي

خفض البنك الدولي توقعاته لنمو الناتج المحلي الإجمالي لدولة الكويت خلال 3 سنوات (2019 وحتى 2021) عن توقعات يونيو 2019.

وأشار البنك في تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية يناير 2020، إلى انكماش اقتصاد الكويت في العام الماضي بـ0.4 بالمائة، بانخفاض 1.2 بالمائة عن تقديرات في يونيو السابق، علما بأن اقتصاد الكويت نما في عام 2018 بـ1.2 بالمائة.

ورغم توقع الدولي نمو اقتصاد الكويت بالعام الجاري بنسبة 2.2 بالمائة إلا انها جاءت أقل من يونيو السابق بـ0.8 بالمائة، والذي كان يبلغ 3 بالمائة.

وقدر التقرير أن نمو اقتصاد البلد الغني بالنفط خلال عامي 2021 و2022 سيسجل 2 بالمائة لكل منهما.

وكشف البنك الدولي أن العديد من اقتصادات دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نفذت إصلاحات عدة لتسهيل مناخ الأعمال، أبرزها الكويت من خلال تسهيل تسجيل الممتلكات.

وكان البنك الدولي قد خفض في يونيو السابق أيضا تقديراته لنمو الاقتصاد الكويتي خلال الـ3 السنوات المقبلة؛ إذ رجح تراجع الناتج المحلي للكويت في 2019 بواقع 2 بالمائة عن تقديراته في يناير الماضي، لينمو بـ1.6 بالمائة.

وفي أكتوبر السابق، توقع البنك الدولي، نمو الناتج المحلي الحقيقي لدولة الكويت بنسبة 1.5 بالمائة بالعام 2019، ونحو 2.5 بالمائة بالعام المقبل.

وأشاد البنك بالخطوات التي تتخذها الحكومة الكويتية في مجال الاقتصاد وتعزيز تنمية القطاع الخاص واصفاً إياها بأنها «تسير في مسارها الصحيح»، منوها بأن الحكومة تبذل جهوداً لكبح مشاركة الدولة في الاقتصاد وتعزيز تنمية القطاع الخاص وتقليل الحواجز أمام التجارة والاستثمار.

وخلال الأسبوع الجاري، أظهرت بيانات رسمية، نمو الناتج المحلي الإجمالي لدولة الكويت بالأسعار الثابتة خلال الربع الثالث من العام الماضي بنسبة 0.4 بالمائة إلى 9.773 مليار دينار، مقابل 9.731 مليار دينار بالفترة المماثلة من 2018.

كما توقع البنك الدولي تعافي نمو الاقتصاد العالمي خلال عام 2020، لكنه مع ذلك حذر من أنه من المرجح أن تستمر المخاطر السلبية.

وقال البنك الدولي في تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية عن شهر يناير، إنه يتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة 2.5 بالمائة خلال عام 2020 مقارنة وهو أقل من التقديرات السابقة بنحو 0.2 بالمائة.

نمو اقتصاد الكويت يتراجع وفقا للبنك الدولي

لكن مع ذلك تعتبر هذه التوقعات أعلى من تقديرات النمو الاقتصادي العالمي في عام 2019 الماضي والبالغة 2.4 بالمائة.

وتأتي التوقعات المتفائلة من قبل البنك الدولي في ظل حقيقة التعافي التدريجي في الاستثمارات والتجارة مقارنة مع الضعف الكبير الذي شهده العالم الماضي، لكنه حذر من أن المخاطر الهبوطية لا تزال مستمرة.

وبالنسبة لتقديرات الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاديات المتقدمة، فيتوقع أن تنمو بنسبة 1.4 بالمائة خلال عام 2020 وهو أقل بنحو 0.1 بالمائة مقارنة مع التقديرات المعلنة في يونيو الماضي، وأقل من 1.6 بالمائة المتوقع تسجيلها في 2019.

ويرجع ذلك جزئيا إلى استمرار الضعف في القطاع الصناعي داخل أسواق تلك الاقتصاديات المتقدمة.

ورفع البنك الدولي تقديرات النمو الاقتصادي للولايات المتحدة بنحو 0.1 بالمائة مقارنة بتوقعاته السابقة إلى 1.8 بالمائة في عام 2020، ومقارنة مع نمو متوقع يبلغ 2.3 بالمائة في عام 2019.

وبالنسبة لمنطقة اليورو، فمن المتوقع أن يشهد اقتصادها نمواً بنسبة 1 بالمائة خلال العام الحالي مقابل تقديرات بزيادة 1.1 بالمائة في عام 2019.

أما النمو في الأسواق الناشئة والاقتصاديات النامية، فمن المقرر أن يتسارع إلى 4.1 بالمائة، رغم أن هذه النسبة أقل بنحو 0.5 بالمائة المتوقعة في تقرير يونيو الماضي لكنها أعلى من 3.5 بالمائة عن عام 2019. ويتوقع البنك الدولي تباطؤ النمو الاقتصادي للصين من 6.1 بالمائة في عام 2019 إلى 5.9 بالمائة في العام الحالي.

لكن من المتوقع أن يتسارع النمو الاقتصادي لروسيا إلى 1.6 بالمائة في عام 2020 وهو أقل بنحو 0.2 بالمائة عن التقديرات السابقة.

وبالنظر إلى تركيا، فيعتقد البنك الدولي أنها سوف تسجل نمواً بنحو 3 بالمائة في العام الحالي مقابل صفر في مجمل عام 2019. وفي المقابل، يتوقع أن يشهد اقتصاد الأرجنتين انكماشا بنسبة 1.3 بالمائة في العام الحالي مقابل انكماش قدره 3.1 بالمائة في عام 2019.

وبالنسبة لعام 2019، فيقدر أن تشهد الاقتصاديات المتقدمة نمواً بنسبة 1.6 بالمائة، بينما يتوقع أن يبلغ 3.5 بالمائة في الأسواق الناشئة والاقتصاديات النامية وذلك بانخفاض 0.1 بالمائة و0.5 بالمائة عن التقديرات السابقة.

ويرى البنك الدولي أن المخاطر السلبية مهيمنة على التوقعات العالمية ويمكن أن تؤدي إلى إبطاء وتيرة النمو بشكل كبير.

وتشمل تلك المخاطر إعادة تصعيد التوترات التجارية وعدم اليقين بشأن السياسة التجارية وتراجع حاد يفوق التوقعات في الاقتصاديات الكبرى واضطرابات مالية في الأسواق الناشئة والاقتصاديات النامية.

كما حذر البنك الذي يتخذ من واشنطن مقراً له، من خطر أزمة ديون عالمية جديدة، كما حث البنوك المركزية على الاعتراف بأن معدلات الفائدة المنخفضة تاريخيا قد لا توفر سوى حماية هشة من الأزمات المالية.

## مساهمو «الأمان للاستثمار» يقرون الاندماج مع «البيت»

صادقت الجمعية العامة غير العادية لشركة الأمان للاستثمار على مشروع عقد الاندماج بالضم الموقع مع شركة بيت الأوراق المالية؛ وفق بيان لبورصة الكويت أمس الخميس.

وتبعا لذلك تكون بيت الأوراق المالية هي الدامجة، والأمان هي الشركة المندمجة وجميع ملحقاته منضمة لاستشارة مستشار الاستثمار المستقل ومعدل تبادل الأسهم يبلغ 1.402 سهم بيت الأوراق المالية، مقابل كل سهم الأمان، وتقرير تقييم أصول الشركتين الصادر عن مقوم الأصول المستقل.

ولفت البيان إلى أنه تمت الموافقة على توصية مجلس الإدارة بالاندماج من خلال شركة الأمان للاستثمار، وحل شركة أمان مع نقل ذمتها المالية بما لها من أصول، وما عليها من خصوم إلى بيت الأوراق المالية.

وكشفت الأمان أنه تقرر تحديد يوم 1 مارس المقبل كيوم حيازة السهم، مع تفويض مجلس الإدارة بتحديد الجدول الزمني لاستحقاق أسهم الشركة الدامجة - بيت الأوراق المالية - بدلاً من أسهم الشركة المندمجة - الأمان - وفق معدل التبادل الوارد في البند الأول، مع تعديل الجدول وفق لإجراءات تنفيذ عملية الاندماج.

وفي وقت سابق من اليوم، أعلنت بيت الأوراق المالية إقرار جمعيتها العمومية غير العادية، الاندماج عن طريق الضم مع أمان، إلى جانب زيادة رأس المال.

وكانت هيئة أسواق المال وافقت أواخر سبتمبر الماضي على عقد الاندماج بطريق الضم بين «البيت» (الدامجة)، و«الأمان» (المندمجة)، كما وافق مجلس إدارة الشركتين مطلع مايو/أيار الماضي، على استشارة مستشار الاستثمار المستقل شركة بروتيفتي ممبر فيرم الكويت وتقرير تقييم الأصول، بشأن الاندماج.

يُشار إلى أن بيت الأوراق المالية تستحوذ على 50 بالمائة من رأسمال الأمان للاستثمار البالغ 15 مليون دينار.

واختتم سهم الأمان تعاملات أمس ببورصة الكويت مرتفعا 3.54 بالمائة إلى 58.5 فلس، كما زاد سهم البيت 0.65 بالمائة عند 46.2 فلس.

## «دبار العقارية» تستحوذ على 50.8 في المئة من شركة مصرية

استحوذت شركة دبار الكويت العقارية التابعة بنسبة 40.25 بالمائة لشركة المال للاستثمار، على 50.82 بالمائة من أسهم الشركة المصرية السعودية للاستثمار السياحي والعقاري.

وحسب بيان المال لبورصة الكويت أمس الخميس؛ فإن المصرية السعودية هي شركة مصرية مقفلة، وتبلغ قيمة الصفقة 2.1 مليون دينار كويتي (6.94 مليون دولار).

ونوهت المال بأنه سيتم قياس الأثر المالي لتلك الخطوة عند إصدار البيانات المالية للشركة كما في 31 ديسمبر 2019.

وكانت خسائر المال للاستثمار ارتفعت في الربع الثالث من العام الماضي بنسبة 153.7 بالمائة إلى 1.01 مليون دينار، مقابل 398.09 ألف دينار خسائر الفترة نفسها من 2018.

وبلغت خسائر الشركة في التسعة أشهر الأولى من العام السابق 1.9 مليون دينار، مقابل خسائر بقيمة 1.65 مليون دينار للفترة المماثلة من 2018، بارتفاع نسبته 15.2 بالمائة.

وبحلول الساعة 10:07 صباحا، قفز سهم المالي بنسبة 8.79 بالمائة عند 9.9 فلس، مسجلا تداولات بقيمة 8.36 ألف دينار، وزعت على 838.80 ألف سهم.

### أداء أسبوعي سلبي تزامناً مع اشتعال فتيل التوترات التجارية

## البورصة تستعيد نشاطها.. و«العام» يرتفع 108.5 نقاط

أسبوع سلبي للبورصة

أنهت بورصة الكويت تعاملاتها الأسبوعية أمس الخميس على ارتفاع للمؤشر العام 5ر108 نقطة ليبلغ مستوى 2ر6230 نقطة بنسبة 77ر1 في المئة.

وبلغت كميات تداولات المؤشر 8ر214 مليون سهم تمت من خلال 9333 صفقة نقدية بقيمة 8ر58 مليون دينار كويتي (نحو 194 مليون دولار امريكي).

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 9ر63 نقطة ليصل الى مستوى 6ر4845 نقطة بنسبة 34ر1 في المئة من خلال كمية اسهم بلغت 6ر100 مليون سهم تمت عبر 3757 صفقة نقدية بقيمة 4ر7 مليون دينار (نحو 4ر24 مليون دولار).

كما ارتفع مؤشر السوق الاول 4ر130 نقطة ليصل لمستوى 4ر6929 نقطة بنسبة 92ر1 في المئة من خلال كمية اسهم بلغت 2ر114 مليون سهم تمت عبر 5576 صفقة بقيمة 4ر61 مليون دينار (نحو 6ر202 مليون دولار).

وكانت شركات (فيوتشر كيد) و(نور) و(السورية) و(اموال) و(سنرجي) الاكثر ارتفاعا في حين كانت اسهم (بيتك) و(اهلي متحد) و(وطني) و(خليج ب) و(برقان) الاكثر تداولا فيما كانت شركات (آبار) و(المنتجعات) و(اسس) و(بيان) و(آسيا) الاكثر انخفاضا.

وتطبق شركة بورصة الكويت حاليا الخطوة الاولى من المرحلة الثالثة لتطوير السوق عبر تدشينها منتجات وادوات استثمارية مبتكرة خاصة ومنها الصناديق العقارية المدرة للدخل المتداولة (ريتس) وهي صناديق تمتلك وتدير العقارات المدرة للدخل والاصول العقارية.

ويشترك في هذه الصناديق عدد من المستثمرين في رأسمالها مما يسمح للمستثمرين الافراد الحصول على حصة من الدخل الناتج عن ملكية العقار دون الحاجة الى شراء او تمويل ممتلكات او اصول.

الأداء الأسبوعي

وقد شهدت بورصة الكويت أداءً سلبياً خلال الأسبوع الجاري، إذ تراجعت مؤشراتها الرئيسية بنجو جماعي، مع انخفاض 7 قطاعات، تزامنا مع اشتعال فتيل التوترات التجارية.

وكانت وزارة الدفاع الأمريكية أعلنت الجمعة الماضية مقتل قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني قاسم سليماني وأبو مهدي المهندس «القيادي بالحشد الشعبي العراقي» في هجوم صاروخي بطائرة مسيرة، استهدفت سيارتهما على طريق مطار بغداد الدولي.

فيما تبنى الحرس الثوري الإيراني هجوما بعشرات الصواريخ الباليستية على قاعدتين عسكريتين في العراق تستضيفان قوات للولايات المتحدة الأمريكية؛ معلنا الاكتفاء بذلك رداً على مقتل «قاسم سليماني» الأسبوع الماضي.

وأعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أنه لا يوجد أضرارا إثر الهجوم الإيراني، معلنا الاكتفاء بفرض مزيد من العقوبات على طهران.

وبالعودة إلى التداولات الأسبوعية لبورصة الكويت، فقد انخفض مؤشر السوق الأول بنسبة 0.67 بالمائة ليغلق تعاملات الأسبوع الجاري عند النقطة 6929.48، فاقداً 46.48 نقطة عن مستويات الأسبوع السابق المنتهي في 31 ديسمبر 2019.

وأغلق مؤشر السوق العام عند النقطة 6230.23، ليفقد 52.23 نقطة عن مستويات الأسبوع السابق، تمثل 0.83 بالمائة.

وبالنسبة لمؤشر السوق الرئيسي فقد تراجع 1.33 بالمائة متدنياً إلى النقطة 4845.63، ليخسر 65.33 نقطة عن نهاية 2019.

وضغط على أداء المؤشرات تراجع 7 قطاعات على رأسها الاتصالات بـ2.66 بالمائة، فيما ارتفعت 3 قطاعات تقدمها النفط والغاز بـ2.41 بالمائة.

وقفزت التداولات في الأسبوع الجاري، نظراً لأن الأسبوع السابق لم يشمل سوى 3 جلسات فقط؛ إذ عطلت التداولات في بورصة الكويت يومي الأربعاء والخميس الماضيين احتفالاً برأس السنة الميلادية 2020.

وبلغت أحجام التداول في الأسبوع الجاري 947.87 مليون سهم، مقارنة بـ464.60 مليون سهم في الأسبوع الماضي، بارتفاع 104.02 بالمائة.

وقفزت قيم التداول ببورصة الكويت 220.08 بالمائة عند 289.13 مليون دينار، علماً بأنها كانت تبلغ 90.33 مليون دينار في الأسبوع السابق.

ونفذ في الأسبوع الجاري 44.61 ألف صفقة، بارتفاع 109.24 بالمائة ألف صفقة عن الأسبوع الماضي البالغ 21.32 ألف صفقة.

## «تنظيف» توقع عقد مزايدة مع الهيئة العامة للصناعة

استكملت الشركة الوطنية للتنظيف إجراءات توقيع عقد مزايدة مع الهيئة العامة للصناعة؛ وفق بيان لبورصة الكويت أمس الخميس.

وأشارت إلى أن المزايدة تتعلق بترخيص إدارة وتشغيل وتطوير وصيانة واستغلال محطتي معالجة المخلفات الصناعية الصلبة بمنطقة الشعيبة الصناعية، والمنطقة الغربية والسائلة بمنطقة الوفرة.

وتوقعت الشركة في بيان خلال نوفمبر السابق، أن نسبتها من إيرادات المزايدة تصل لـ63.5 بالمائة، مع تحمل الشركة المصروفات وتكاليف الإنشاءات، فيما تمثل نسبة الهيئة العامة للصناعة من الإيرادات التي سوف يتم تحقيقها 36.5 بالمائة من المزايدة.

وحققت تنظيف أرباحاً في التسعة أشهر الأولى من العام الماضي بقيمة 1.33 مليون دينار، بنمو 31.85 بالمائة عن مستواها في الفترة نفسها من 2018، البالغ 1.01 مليون دينار.

واختتم سهم تنظيف تعاملات أمس ببورصة الكويت مرتفعاً 5.34 بالمائة إلى سعر 69 فلسا، مسجلا تداولات بقيمة 20.86 ألف دينار، وزعت على 303.88 ألف سهم.